

## تقرير

جورج شاهين

## ثالث تكليف لتأليف الحكومة عبر شهره الأول لقاءات بعدا متواصلة... فهل تكمل أمتارها الأخيرة؟

لم يتوقف مسلسل اللقاءات بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف تشكيل الحكومة نجيب ميقاتي من أجل ضمان ولادتها، بعدما عبرت المهمة شهرها الاول في 26 آب الماضي، في ظل المساعي الجارية لانهاء بعض العقبات المحصورة بعدد من الحقائق والاسماء، والتي يجري تذليلها واحدة بعد اخرى

على وقع اعترافات الرئيس المكلف نجيب ميقاتي في اليوم الاول الذي تلا مهلة الشهر الاول على تكليفه (27 اب الماضي) بوجود عقد كبيرة جدا، عبر عن امله في تجاوزها جازما بـ"ان الاعتذار ليس على اجندي حتى الان"، فيما واصل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مساعيه للفصل بين مهمة تشكيل الحكومة ومسلسل الازمات الاخرى المتناسلة بوجوهها المختلفة، والتي تسببت بها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

لم يكن هناك بد من تكليف الرئيس ميقاتي تشكيل الحكومة العتيدة. فقد تحول الخيار الوحيد بعدما ترك الامر للرئيس سعد الحريري بعد اعتذاره (15 تموز الماضي) عن استكمال المهمة بعد مرور اكثر من عشرة اشهر على تكليفه (21 تشرين الاول 2020)، ان يسمى ومعه رؤساء الحكومات السابقون ودار الفتوى من يتولى المهمة باصرار اكثر من طرف سياسي لا يريد ان يكون التكليف الثالث بعيدا من الميثاقية المذهبية، قياسا بالتجارب السابقة. دارت دورة الاتصالات بسرعة قياسية، وقالت اكثرية نيابية كلمتها بتسمية ميقاتي لتشكيل الحكومة بعد سقوط بعض الاسماء المطروحة في الكواليس. انتهت استشارات الرئيس عون النيابية الملزمة (26 تموز الماضي) الى تسمية الرئيس ميقاتي بغالبية 72 صوتا، وساد الاعتقاد بأن مهمة التأليف لن تطول، فالبلد والعالم على قناعة بالحاجة الى حكومة جديدة بكامل مواصفاتها الدستورية للتعاطي مع ازمات الداخل بما يضمن تفكيك ما يمكن تفكيكه منها، وترميم علاقات لبنان العربية والخليجية والدولية، واستئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقيادة برامج الإصلاحات الضرورية وصولا الى مرحلة التعافي والانقاذ.

على خلفية اعتقاده بأنه لا يملك عصا سحرية، وانه في "حاجة الى ثقة كل لبناني"، مطمئنا الى "ضمانات من الخارج"، اجري الرئيس ميقاتي استشاراته النيابية غير الملزمة في 27 تموز، وزار بعدا لاطلاع رئيس الجمهورية على نتائجها، معلنا في اعقابها انه قد "تفاهم معه على وتيرة سريعة تشكيل الحكومة". وكشف منذ اللقاء الاول انهما دخلا في بعض التفاصيل والاراء متطابقة بنسبة كبيرة جدا، و"اننا باذن الله سنشهد حكومة قريبا".

على وقع البيانات والتصريحات المتفائلة، انطلق مسلسل اللقاءات بين الرئيسين بوتيرة سريعة وشبه يومية. فكان اللقاء الثاني بينهما في 28 تموز الفائت قدم خلاله الرئيس ميقاتي الى الرئيس عون لائحة بتوزيع الحقائق تمهيدا "لابدء الملاحظات عليها ودرسها في العمق، بما يتناسب مع التوجهات العامة للحكومة الجديدة"، كما قال بيان المكتب الاعلامي في القصر الجمهوري. واتفقا على اللقاء الثالث في اليوم التالي لاستكمال البحث فيها، فيما اكد الرئيس المكلف "اعطيت اقتراحاتي، ومعظمها كانت موضع قبول لدى فخامتة". وفي الوقت نفسه، "أخذ في الاعتبار كل ملاحظات فخامتة، وهي موضع قبول".

في 29 تموز عقد اللقاء الثالث وتبادلا فيه الاراء في الصيغ المقترحة لتوزيع الحقائق على الطوائف في ظل اجواء وصف بـ"الاجابية التي تعكس تقدما في مسار التشاور بينهما لتأمين ولادة سريعة للحكومة العتيدة". لكن ذلك لم يكن دقيقا. ففي هذا اللقاء بدأت تختلف نظرتهم الى بعض الحقائق باصنافها السيادية والخدماتية والعادية، وبدأت تتوسع المهل الفاصلة بين لقاء وآخر لتترك الفرصة لتقليص الفوارق والملاحظات، وهو ما ادى الى تأجيل اللقاء 4 ايام.

عند استعراض وقائع مسلسل اللقاءات ومحاضره، اعتبر اللقاء الرابع بينهما (2 آب 2021) محطة فاصلة، خصوصا انه شكل بداية لظهور الخلاف في نظرتهم الى عملية توزيع الحقائق. وهو امر طبيعي، فالسباق التقليدي للحصول على هذه الحقيبة الدسمة او تلك الخدماتية منها وتلك التي يتوقع ان يكون لها دور في المرحلة المقبلة. ولما كانت البلاد قد اقتربت من مدار الانتخابات النيابية المقررة في ربيع العام المقبل، بدأ الصراع على حقيقتي الداخلية والعدل بعدما تبين ان حقيبة المال قد خرجت قلا من السباق، فبقيت من حصة الشيعة كما في المرحلتين السابقتين اللتين انتهتا باعتذار السفير مصطفى اديب والرئيس سعد الحريري.

الدليل على هذا التحول، ما لفت اليه الرئيس ميقاتي في اعقاب اللقاء الذي تزامن مع سلسلة احداث امنية متنتقلة بفعل الحراك الشعبي، عندما عبر عن القلق من وتيرة التشكيل البطيئة والتي كان يتمناها اسرع، معلنا عن مهلة ايام عدة للقاء الخامس. كما انتقد بشدة ما سماه للمرة الاولى منطلق المحاصصة، مع كشفه بوجود نية في تشكيل الحكومة قبل الذكرى السنوية الاولى لتفجير المرفأ في 4 آب، وهو ما بات امرا مستحيلا، ملمحا الى انشغال رئيس الجمهورية بالتحضيرات للمؤتمر الخاص بدعم لبنان الذي دعا اليه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون. فتقرر تحديد موعد للقاء الخامس في ضوء الاتصالات التي ستلي المؤتمر.

قبل اللقاء الخامس، تبين ان الخلافات توسعت نتيجة تمسك بعض الاطراف بحقائق محددة، فيما كشف الرئيس المكلف عن اولي تشكيلاته من 24 وزيرا محتفظا بتوزيع الحقائق الاساسية، كما كانت تلبية لرغبة منه بابقاء



الرئيسان ميشال عون ونجيب ميقاتي في احد اجتماعات قصر بعدا.

القديم على قدمه. بالتالي، عدم اجراء المداورة في الحقائق بين القوى السياسية وفق توزيعها الطائفي. لكن رئيس الجمهورية اصر على اعادة النظر في بعضها التزاما بما قالت به المبادرة الفرنسية والتي تشكل في رأيه "حلا طبيعيا للاشكالية القائمة حول تأخير ولادة الحكومة نتيجة التمسك بحقائق معينة وعدم اعتماد المداورة فيها".

على وقع تهديد ميقاتي بالاعتذار ومهلة



الاعتذار ليس على اجندي حتى الان ونسبة التشكيل اكثر من الاعتذار.

### بدأ الصراع على حقيقتي الداخلية والعدل بعدما تبين ان المال خرجت من السباق

محدودة اعطاها لنفسه، كما ابلغ رئيس الجمهورية، توالى سلسلة اللقاءات من دون اي تقدم ودارت المناقشات حول عدد محدود من الحقائق والاسماء. عندها بدأت الروايات تتلاحق عن حجم العقبات، وتقدمت لغة التشاؤم على التفاؤل تزامنا مع سيناريوهات نشرت الاجواء السلبية، خصوصا لتزامنها مع تدهور امني ونقدي بات يهدد لقمة عيش اللبنانيين وامكان الحصول على البنزين والمازوت هداا المستشفيات والمؤسسات وبدء التقنين من قبل المولدات بعد اطفاء معامل الطاقة.

ما زاد في الطين بلة، ان الحقائق المختلف عليها هي التي تسببت سابقا باعتذار السفير اديب والرئيس الحريري من بعده، وقد شملت حقيقتي الداخلية والعدل على وقع خلافات بدأت تطل بقرنها حول حقائق الطاقة والشؤون الاجتماعية والاتصالات والاقتصاد، وشروط اضافية تناولت حصصا وزارية والحديث المتجدد عن طلب رئيس الجمهورية للثالث المعطل. ما كان لافتا عدم استعداد اي طرف لتولي حقيبة الطاقة بعدما تنازل عنها الرئيس عون، فجالت على مختلف الاطراف ولم يقبل بها احد.

في الخامس من آب، عقد اللقاء الخامس في ظل حملات اعلامية اظهرت حجم الخلافات التي خلفتها سلسلة مواقف انعكست سلبا على اجواء التأليف. كما تردد في اوساط رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر بأن مصير الرئيس ميقاتي يمكن ان يكون كالحريري معتذرا. الى التقويم الايجابي الذي اجرياه لنتائج مؤتمر باريس، في شكله ومضمونه، توقفا امام ما انتهى اليه المؤتمر من دعوة واحدة ترددت على السنة جميع المشاركين ومفادها: "شكلوا حكومة ونحن الى جانبكم، واذا كنتم كلبانانيين لا تساعدون بعضكم البعض، فهل تطلبون منا ان نساعدكم؟". لذلك جدد الرئيس ميقاتي الحديث عن مخاطر "ارتكاب الاثم ما لم نجعل في تشكيل الحكومة".

عليه، لم يصدق احد ما اعلنه بعد اللقاء من ان احدا "لم يتمسك بحقيقة معينة، وما من حقيبة مرتبطة دستوريا بطائفة او مذهب". وهو ما عزز القناعة بتاكيده على انه "لا وقت لدينا للدخول في مشاكل جانبية، وتحدث عن





## تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعاياء السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



حين تنامت الخلافات على أكثر من جبهة، عقد اللقاء العاشر (16 آب 2021) وخصص للبحث في المطالب التي نسفت صيغا سابقة وترددت من جديد وشوشات بالاعتذار، بعدما انعكست كارثة انفجار التليل (15 آب) بتدديتها السلبية على اللقاء. لكن في سعيه الى تجاوزها، تحدث الرئيس ميقاتي عن بدء البحث في الاسماء لاسقاطها على الحقائق، تاركا "الحكم على الامور بخواتيمها". ولفت الى ان ما يستطيع قوله "ان نسبة تشكيل الحكومة اكثر من نسبة الاعتذار" وسط صعوبة ما يثبت ذلك، وانه ليس هناك من وقت محدد.

في اليوم التالي (17 آب 2021) عقد اللقاء الحادي عشر بنفس جديد اوحى به التفاهم على توزيع الحقائق السيادية الاربع المختلف حولها وفق توزيعها الطائفي، وبقي الخلاف على اسماء وزراء الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والطاقة التي عادت الى الرئيس عون مع رفض اعادة توزيع حقائق التربية والاتصالات والصناعة والاقتصاد والاشغال.

بعدما تحدث الرئيس المكلف عن ان عملية التأليف باتت في الامتار الاخيرة من سباق التشكيل، سرعان ما تبخرت هذه النظرية عندما اعلن عن احتمال وصول المازوت الايراني الى لبنان، فتجددت الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عبر الموفدين والوسطاء لتحمل شروطا جديدة وتبدلا في الاسماء والحقائب، ما هدد ما انجز بالعودة الى نقطة الصفر. بعدما سارع رئيس الجمهورية الى تبرئة الرئيس المكلف من تهمة العرقلة والقاهها على اطراف اخرين لم يسمّ ايا منهم، رد الرئيس ميقاتي على التحية بالمثل وزار بعيدا فكان اللقاء الثاني عشر (17 آب) من دون اعلام مسبق، ولم يثبت انه انجز شيئا مهما على الرغم من الحديث عن تفاهم على الحقائق العادية، ووجود نية في البحث بتوزيع جديد لحقائب محدودة واعادة نظر في اسماء لتجاوز الفيتوات المتبادلة.

في ذكرى مرور الشهر الاول على مهمة التكليف عقد اللقاء الثالث عشر، حيث بوشرت فيه عملية اعادة النظر في اسماء قد تؤدي الى اعادة النظر في توزيع وتبديل يطاول ما بين اربع وست حقائب ما زال التوافق من حولها مفقودا.



بعد التكليف ساد الاعتقاد بأن مهمة التأليف لن تطول.

**كان لافتا عدم استعداد  
اي طرف لتولي حقيبة  
الطاقة بعدما تنازل عنها  
الرئيس عون**

مثله بنتائج السلبية، كان اللقاء التاسع الذي عقد من دون اعلان مسبق بعد يومين (14 آب) بعيدا من الاعلام في اشارة سلبية الى عدم التوافق وابقاء الخلاف حول الداخلية والعدل، بعد مطالبة الرئيس عون بالعدل او بأي منهما. كما برزت عقد اضافية عند مطالبة عون بحقيبة الشؤون الاجتماعية التي كانت من حصة الحزب التقدمي الاشتراكي، وظهرت ملاحظات لتيار المردة حول حصته وفي شأن الحقيبة الثانية الاضافية الى حقيبة الاتصالات. كذلك تجدد الخلاف حول اسم وزير المال بين تمسك الرئيس نبيه بري بتوزير يوسف خليل، ومطالبة الرئيس عون باستبداله منعا لتضارب المصالح بين كونه موظفا في مصرف لبنان وما يمكن ان يلقي عليه التدقيق الجنائي من مسؤوليات متى حصل.

اعطاء هذه الحقيبة لهذه الطائفة او تلك. لترك المشاكل ونذهب في اتجاه تشكيل حكومة". وذهب بعيدا للرد على جملة مواقف تساءلت عن مهلة التأليف، فقال "دستوريا ليست هناك مهلة لرئيس الحكومة المكلف، لكن من منطلق الحس الوطني، وشعوري بضرورة تشكيل الحكومة. قلت في المرة الماضية انني لا استطيع اعطاء مهلة مفتوحة للتشكيل، واذا كان احد سواي قادرا على اخذ هذا الحمل فليفضل".

قبيل انعقاد اللقاء السادس (6 آب) تبين ان ثمة آلية جديدة لتوزيع الحقائق العادية وتأجيل البحث بالسيادية نتيجة تنامي الخلافات حولها، قبل ان تفرض عملية اطلاق الصواريخ من جوار بلدة شويبا البقاعية صباح موعد اللقاء في اتجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد يوم على الغارات الاسرائيلية على "اراض مفتوحة" هما آخر، فانتهى اللقاء الى تأجيل البحث في الحقائق الخلافية قبل الاتفاق على موعد اللقاء التالي.

بعد اربعة ايام على ضخ كثيف للمعلومات عن عقبات التأليف، عقد اللقاء السابع (10 آب)، وانتهى الى عدم رغبة ميقاتي في الحديث من بعده بعد تفاهم على الحقائق العادية. لكن الخلاف تنامي حول الحقائق السيادية والخدمات والامن ايسا. فعبر اللقاء من دون ان ينتج اي خطوة ايجابية. وتلاه اللقاء الثامن (12 آب) فكان من اقصر اللقاءات.